إعلان الحاكم للكارثة
(Gubernatorial Disaster Proclamation)

حيث إنه منذ أوائل مارس/آذار 2020، واجهت ولاية إلينوي جائحة تسببت في مرض غير عادي كما تسببت في خسائر في الأرواح، حيث أصابت أكثر من 215,000 شخص والعدد في ازدياد، وحصدت أرواح الآلاف من السكان؛

وحيث إن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي من أهم مسؤوليات حكومة الولاية في جميع الأوقات ولا سيما خلال هذه الأزمة الصحية،

وحيث أنه من المهم أن يستطيع جميع سكان إلينوي المرضى من تلقي العلاج من قبل الأطباء المتخصصين وذلك يشمل عندما تكون هناك حاجة إلى سرير في المستشفى أو سرير غرفة الطوارئ أو جهاز التنفس الصناعي؛

وحيث أنه من المهم أيضًا أن يكون لدى أفراد الرعاية الصحية للدولة ومُستجيبي الطوارئ معدات حماية شخصية كافية (PPE) لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لكوارث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية؛

وحيث أنه مع دخول ولاية إلينوي في الشهر الخامس من الاستجابة لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد (COVID-19)، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع من خلال عمليات الجهاز التنفسي ولا يزال بدون علاج أو لقاح فعال، وحيث أن العبء على المقيمين ومقدمي الرعاية الصحية ومستجيبي الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الدولة غير مسبوق؛

وحيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وباء فيروس كورونا المستجد كحالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً في 30 يناير 2020، وأعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة أن مرض فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة في 27 يناير 2020؛

وحيث وصفت منظمة الصحة العالمية، في 11 مارس 2020 تفشي فيروس كورونا المستجد بأنه وباء وقد أبلغت المنظمة عن وصول عدد الحالات المُصابة بهذا الفيروس لأكثر من 22.5 مليون حالة كما وصلت حالات الوفاة إلى 785,000 حالة بسبب هذا الفيروس على الصعيد العالمي؛

وحيث أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء تفشي فيروس COVID-19، أشارت منظمة الصحة العالمية والمراكز الفدرالية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أنه من المتوقع أن يستمر الفيروس في الانتشار، وأنه في الواقع استمر في الانتشار بسرعة، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خطوات هامة وصارمة؛

وحيث أنني أعلنت أنا، جيه بي بريتزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد؛

وحيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة طوارئ وطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت ت. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ، 42 U.S.C. 5121-5207 بحسب ("قانون ستافورد") ، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، بما في ذلك إلينوي؛

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد (Section 401 of the Stafford Act)؛

وحيث أنه بسبب الانتشار الهائل لفيروس كورونا المُستجد COVID-19 في إلينوي، أعلنت في 1 أبريل 2020 باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛

وحيث أنه في 30 أبريل 2020، وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المُستجد COVID-19 في إلينوي، وبسبب النقص المُخيف في أسرة المستشفيات وأسرة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وعدم كفاية أماكن الاختبار، أعلنت باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛

وحيث أنه في 29 مايو 2020، وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المُستجد COVID-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية بسبب الفيروس، وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على عمل الاختبارات، أعلنت جميع المقاطعات في ولاية إلينوي باعتبارها منطقة كوارث؛

وحيث إنني في 26 مايو 2020، وبسبب تفاقم انتشار فيروس كورونا المُستجد 19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات، قد أعلنت أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث؛

وحيث إنني في 24 مايو 2020، وبسبب تفاقم انتشار فيروس كورونا المُستجد 19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات، قد أعلنت أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث؛

وحيث أنه مع تطور الظروف المحيطة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 بسرعة وظهور أدلة جديدة ومع حدوث تغييرات متكررة في المعلومات وإرشادات الصحة العامة؛

وحيث أنه بسبب الطبيعة غير المسبوقة لفيروس كورونا المُستجد COVID-19 بما في ذلك التأثيرات الصحية التي لا تؤثر فقط على الجهاز التنفسي ولكن تؤثر على القلب والدماغ والكليتين والاستجابة المناعية للجسم، جعلت من الصعب التنبؤ بتأثيرات الفيروس ومساراتها؛

وحيث تشير البيانات المبدئية إلى أن كبار السن والذين يعانون من ظروف صحية مزمنة خطيرة هم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات حادة ومميتة في بعض الأحيان نتيجة إصابتهم بفيروس COVID-19؛

وحيث أن جميع الأدلة الناتجة أظهرت أن صغار السن بمن فيهم: الرضع والأطفال الصغار، معرضون أيضًا لخطر الإصابة بهذه المضاعفات؛

وحيث أن الشباب والأشخاص متوسطي العمر قد شكلوا نسبة كبيرة من مرضى فيروس COVID-19 في المستشفى كما أن هناك أدلة على أن فيروس COVID-19 يسبب جلطات دموية وسكتات دماغية وتسبب في سكتات دماغية مميتة لدى الشباب ومتوسطي العمر والذين ظهرت عليهم أعراض قليلة؛

وحيث إن اكتشاف المرض من الأفراد المصابين الذين لم تظهر عليهم الأعراض قد تغير وأدى إلى تغيير النظرة العامة لاكتشافه، ففي 12 أبريل 2020، أعلنت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها إلى تغيّر فترة التعرض واكتشاف المرض من بداية "ظهور الأعراض" إلى "48 ساعة قبل ظهور الأعراض"؛

وحيث أن بعض الأشخاص المصابين بالفيروس يظلون بدون أعراض ولكن مع ذلك قد ينقلونه إلى الآخرين؛

وحيث أنه على الرغم من أن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أوصت في البداية بعدم ارتداء أغطية الوجه أو الأقنعة الواقية من القماش للحماية، ولكن نتيجة للأبحاث المتعلقة بانتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، فقد قام مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بمراجعة استنتاجاته وأوصى بارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يكون من الصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعية؛

وحيث تدعم أبحاث الصحة العامة وتوجيهاتها بشكل متزايد ارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي، وتشير إلى أن خطر انتقال العدوى في الهواء الطلق أقل من خطر انتقال العدوى في الأماكن المغلقة؛

وحيث إنه في ظل انتشار فيروس كورونا 19 في إلينوي طوال مدة إعلانات الحاكم للكوارث (Gubernatorial Disaster Proclamations) فإن الظروف التي تُسبب الكارثة في جميع أنحاء الولاية تتغير ومستمرة في التغير مما يصعب التنبؤات النهائية لتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة للغاية؛

وحيث أنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان الحاكم للكارثة، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس COVID-19 في واحدة من مقاطعات إلينوي؛

وحيث أنه حتى يوم، 21 يونيو 2020، كان هناك ما يقارب من 215,000 حالة مؤكدة مصابة بفيروس COVID-19 في 102 مقاطعة في إلينوي؛

وحيث وأن أول وفاة بسبب COVID-19 في إلينوي تم الإعلان عنها في 17 مارس 2020؛

وحيث أنه حتى يوم 24 يونيو 2020، توفي أكثر من 7850 شخص من سكان ولاية إلينوي بسبب فيروس COVID-19؛

وحيث أنه منذ اللحظات الأولى، أشارت الدراسات إلى أنه مقابل كل حالة إصابة مؤكدة توجد العديد من الحالات غير المُكتشفة، وبعضها لأفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل الأفراد الفيروس إلى الآخرين دون أن يعرفوا؛

وحيث تقدر مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها CDC أن إجمالي حالات الإصابة بكورونا 19 قد تكون أكثر من الأعداد المبلغ بها بنحو 13 ضعفًا في مناطق معينة؛

وحيث إنه وبينما انخفض عدد حالات الإصابات الجديدة بكوفيد 19 في الولاية لما دون ذروتها السابقة إلا أن العدد أخذ في الزيادة تدريجيًا على مدى الأسابيع الماضية واستمر الفيروس في عدوى الآلاف من الأفراد وحصاد الكثير من أرواح سكان الولاية كل يوم؛

وحيث إن جائحة كورونا لا تقتصر على المقاطعات المكتظة، وأن المقاطعات العشرين التي حددت هيئة الصحة العامة في إلينوي فيها وجود مؤشرات الإنذار بزيادة خطر انتشار فيروس كورونا 19 (وهي بيورو وكاس وكلاي وكلينتون وفرانكلين وغرين وغروندي وهانكوك وهندرسون وجيفرسون ولوغان ومارديسون ومونرو ومولتري وراندولف وسانت كلير ويونيون ووايت سايد وويل ووليامسون) تقع الآن في جميع أنحاء الولاية؛

وحيث إنه بدون اتخاذ الاحتياطات قد يتفاقم انتشار فيروس كورونا 19 حتى في أقل المناطق اكتظاظًا بالسكان، على سبيل المثال، في مقاطعة جاسبر قام أحد العاملين بالطوارئ كان مصابًا بالفيروس بزيارة إحدى دور المسنين وتسبب في سلسلة من العدوى نتج عنها واحد من أعلى معدلات الإصابة في الولاية، وكذلك في مقاطعة راندولف حضر أحد المصابين فعالية في منتصف مارس/آذار مما تسبب أيضًا في تعرض الولاية لأحد أعلى معدلات الإصابة في الولاية؛

وحيث إن العديد من المقاطعات في جميع أرجاء الولاية سجلت أكثر من 75 حالة من كل 100000 فرد على مدار الأيام السبعة الماضية؛

وحيث وضعت الولاية وهيئة الصحة العامة في الولاية خطة لتخفيف الأضرار لتنفيذ تدابير احترازية إضافية إذا وصلت المخاطر إلى مستويات معينة في أي منطقة؛

وحيث أنه في حين أن الاحتياطات التي اتخذها سكان ولاية إلينوي أدت إلى انخفاض شديد في عدد حالات الإصابة بفيروس COVID-19 وانخفاض الوفيات في الولاية في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الولايات الأخرى التي رفضت اتخاذ احتياطات الصحة العامة أو تخلت عن هذه الاحتياطات في وقت سابق تشهد الآن نمو متزايد وتُسجل أعداد كبيرة في حالات الإصابة؛

وحيث تجاوز إجمالي عدد الحالات في الولايات المتحدة 5,5 مليون حالة وقرابة 175000 حالة وفاة؛

وحيث حذر خبراء الصحة العامة من "موجة ثانية" من حالات الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19؛

وحيث أن فيروس كورونا المُستجد COVID-19 أودى بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة؛

وحيث قامت وزارة الصحة العامة في إلينوي بتفعيل خطة إلينوي لعمليات الطوارئ وخطة دعم الطوارئ 8 لتنسيق الجهود استجابةً لحالات الطوارئ من قِبَل المستشفيات والإدارات الصحية المحلية وأنظمة إدارة الطوارئ من أجل تجنب حدوث نقص في موارد المستشفيات وقدراتها؛

وحيث أن معدل إصابات الفيروس يتطور في ولاية إلينوي فإن الأزمة التي تواجهها الولاية تتطور وستتطلب استجابة فورية متطورة لضمان قدرة المستشفيات وأخصائيي الرعاية الصحية ومستجيبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث؛

وحيث أنه من أجل ضمان قدرة أخصائيو الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى والمستشفيات وغيرها من المرافق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية اللازمة لجميع المقيمين في إلينوي، يجب أن يكون لدى الدولة إمدادات كافية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية، مثل الأقنعة وواقيات الوجه وألبسة الوقاية والقفازات؛

وحيث أن ولاية إلينوي تحتفظ بمخزون يدعم إمدادات معدات الوقاية الشخصية والمخزونات الموجودة في مختلف مرافق الرعاية الصحية؛

وحيث تستمر الولاية في بذل قصارى جهدها لشراء معدات وقاية شخصية، ولكن إذا تعطلت جهود الشراء هذه أو واجهت إلينوي عجز في مواجهة حالات COVID-19، فإن الولاية ستعاني من نقص في أجهزة التنفس والأقنعة ونظارات الواقية ودروع الواقية ودروع الوجه والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها من معدات الحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى؛

وحيث أنه بينما انخفض عدد حالات الدخول للمستشفى، إلا أن ولاية إلينوي تستخدم نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرّة العناية المركزة، وإذا ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19، فقد تواجه الولاية نقصًا في موارد الرعاية الصحية الحيوية؛

وحيث أنه على مدار أزمة فيروس COVID-19 كانت الدولة مقيدة في عدد اختبارات COVID-19 التي يمكن إجراؤها ومعالجتها بسبب توفر عدد محدود من مواقع الاختبار والمختبرات، بالإضافة إلى نقص الإمدادات اللازمة بما في ذلك المسحات اللازمة لأخذ عينات؛

وحيث أنه منذ يوم إصدار أول إعلان للحاكم للكوارث، كانت إلينوي قادرة على عمل اختبار الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 لعدد لا يزيد عن بضع مئات من الأشخاص يوميًا في عدد محدود من مواقع الاختبار؛

وحيث إن إلينوي جهزت مواقع للاختبار في جميع أنحاء الولاية والتي تتجاوز الآن في العادة 50000 اختبار للفيروس يوميًا ولا تزال هناك إمكانية لزيادة عدد الاختبارات؛

وحيث قامت ولاية إلينوي باختبار ما يقرب من 3.6 مليون عينة إجمالية لمصابين مُحتملين بفيروس COVID-19؛

وحيث تُشير التوقعات الوطنية المعدلة لسكان ولاية إلينوي إلى أن الولاية يجب أن تستمر في زيادة عدد الاختبارات التي تتم معالجتها يوميًا كجزء من الجهد المبذولة لتقليل انتشار الإصابة بفيروس كورونا المستجد COVID-19 بشكل دائم؛

وحيث إنه وبالإضافة إلى التسبب في وفاة أكثر من 7,850 شخص من سكان ولاية إلينوي وإلحاق الأذى بالصحة الجسدية لعشرات الآلاف غيرهم، فقد تسبب فيروس كورونا المُستجد 19 في خسائر اقتصادية كبيرة ولا يزال يهدد الأمان المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات في أنحاء الدولة والولاية؛

وحيث قدم أكثر 55 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مطالبات بإعانة البطالة منذ بداية الوباء - وهو رقم يمثل أكثر من واحد من كل أربعة عمال أمريكيين؛

وحيث أعلنت هيئة تأمين العمالة في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية ارتفع ارتفاعًا صارخًا إلى 11.3% في يوليو/تموز؛

وحيث تستجيب وزارة الأمن الوظيفي في إلينوي للأزمة الاقتصادية بعدد من الطرق، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدة لمواجهة آثار البطالة في ظل الوباء؛

وحيث تعمل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية على معالجة الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال برامج المساعدة مثل برنامج مِنح توقف الأعمال للشركات التي تواجه عقبات في العمل بسبب عمليات الإغلاق ذات الصلة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19؛

وحيث أن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمن المالي الناجم عن جائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة وسلامة السكان؛

وحيث إن الجائحة قد عطلت المدارس أيضًا بشكل غير اعتيادي وأن من بين أهم أولويات الولاية مع اقتراب العام الدراسي الجديد ضمان قدرة الطلاب على تلقي التعليم المناسب وقدرة المدارس على تهيئة البيئة الآمنة للطلاب والمعلمين والمجتمعات؛

وحيث إنه واستناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار المستمر المتوقع لفيروس COVID-19 والآثار الصحية والاقتصادية الحالية التي سيشعر بها الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فإن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار COVID-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

بناءً على ما سبق، فإن الضغط المستمر على موارد المستشفيات، والنقص المحتمل في هذه الموارد في حالة حدوث زيادة في العدوى والحاجة الماسة لزيادة شراء معدات الوقاية الشخصية وتوزيعها بالإضافة إلى توسيع قدرات اختبار الإصابة بفيروس COVID-19 تشكل حالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة الرابعة من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث أن سياسة ولاية إلينوي هي أن تكون على أهبة الاستعداد للتصدي لأي كوارث، وبالتالي، من الضروري والمناسب توفير موارد إضافية من الدولة لضمان قدرة نظامنا لتقديم الرعاية الصحية اللازمة لخدمة المرضى، وبقاء سكان إلينوي آمنين ومحميين وقادرين على الحصول على الرعاية الطبية؛

وحيث أن هذا الإعلان سيساعد الدولة في تسهيل عودة الحياة الاقتصادية للأفراد والشركات في محاولة لمنع المزيد من العواقب المدمرة لعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب فيروس كورونا المُستجد COVID-19؛

وحيث سيساعد هذا الإعلان وكالات إلينوي في تنسيق موارد الولايات والموارد الاتحادية، بما في ذلك المواد اللازمة لاختبار COVID-19، ومعدات الحماية الشخصية، والأدوية، في محاولة لدعم استجابات الدولة وكذلك استجابات الحكومات المحلية لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة؛

وحيث تعطي هذه الشروط مبررًا قانونيًا بموجب المادة 7 من قانون منظمة إلينوي لإدارة الطوارئ لإعلان حالة الطوارئ (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث ينص دستور إلينوي، في المادة الخامسة، المادة 8، على أن "يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"، وينص في الديباجة على أن الغرض الرئيسي من دستور إلينوي هو "توفير الحماية لصحة الشعب وسلامته ورفاهيته"؛

بناء عليه، وحرصًا على حماية ومساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جيه بي بريتزكر حاكم ولاية إلينوي ما يلي:

المادة الأولى: بموجب المادة 7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3305/7 (Section 7 of the 7/3305 Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS) ، أجد أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كارثة. ويقوم هذا الإعلان بمنح السلطة للحاكم في توجيه جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة 7 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ، 20، ILCS 7/3305، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

المادة الثانية: تتولى إدارة الصحة العامة في إلينوي ووكالة إلينوي لإدارة الطوارئ مواصلة التنسيق فيما بينهما بسلاسة فيما يتعلق بالتخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

المادة الثالثة: توجيه وزارة الصحة العامة في إلينوي إلى مواصلة التعاون مع الحاكم ووكالات الدولة الأخرى والسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة فيما يتعلق بحالة الطوارئ الصحية العامة الجارية.

المادة الرابعة: توجيه وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ إلى مواصلة تنفيذ خطة عمليات الطوارئ الحكومية لتنسيق موارد الدولة لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

المادة الخامسة: المساعدة في عمليات الشراء الطارئة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى على النحو الذي يجيزه قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)، ويتم تعليق أحكام قانون المشتريات في إلينوي التي من شأنها - بأي حال من الأحوال- أن تمنع أو تُعيق أو تؤخر الإجراءات اللازمة للتعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتعارض مع القانون الاتحادي. إذا لزم الأمر، ووفقاً للمادة 7 (1) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي 20 ILCS 7/3305(1)، (Section 7(1) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305(1)) فإنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق القوانين والأوامر والقواعد واللوائح الإضافية.

المادة السادسة: بموجب المادة 7 (3) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3305/7(3) Section 7(3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305(3)، يواصل هذا الإعلان منح السلطة للحاكم والصلاحية حسب المطلوب، في تحويل التوجيهات، أو توجيه الموظفين، أو مهمات الأقسام والوكالات في الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المادة السابعة: يتم توجيه كل من: وزارة الصحة العامة، وإدارة التأمين، وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى الاستمرار في التوصية حسب المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن المستهلكين لا يواجهون عوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لفيروس كورونا المستجد.

المادة الثامنة: يوصي مجلس التعليم في ولاية إلينوي بمواصلة التزامه، واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب المطلوب، واتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل تلافي أضرار التغيب الإلزامي والحد من أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان الموجود في قانون المدارس في إلينوي، 105 105 ILCS 5/1-1 et. seq (Illinois School Code, 105 ILCS 5/1-1 et. seq).

المادة التاسعة: توجيه جميع منظمات الدولة إلى التعاون مع الحاكم والمنظمات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمواجهة الأثر الاقتصادي لتفشي مرض كورونا المستجد وإصلاح أضراره.

المادة العاشرة: بموجب المادة 7(14) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3305/7(14) (Section 7(14) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305(14))، فإنه يحظر في ولاية إلينوي أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات، بما في ذلك اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية، أو العلاج، أو التعافي من مرض كورونا المستجد.

المادة الحادية عشرة: ويمكن لهذا الإعلان أن يسهل توفير المعونات في حالات طوارئ و/أو الكوارث الفيدرالية إذا كان التقييم الكامل والشامل للأضرار يشير إلى أن متطلبات تخطي الأضرار الفعالة يتجاوز قدرات الولاية والحكومات المحلية المتضررة.

المادة الثانية عشرة: لأغراض مشروع قانون مجلس الشيوخ 2135 (الجمعية العامة 101)، المادة 15، المادة 15-5، والمُعدِل لقانون الاجتماعات المفتوحة، المادة الجديدة [1] 5 ILCS 120/7 (e) (4)، أجد أن المخاوف المتعلقة بالصحة العامة في هذا الإعلان تجعل من غير الممكن حضور أكثر من خمسين شخص في مكان الاجتماع العادي.

المادة الثالثة عشر: يسري هذا الإعلان اعتبارًا من الآن ولمدة 30 يومًا.

وإشهادًا على ما تقدم، **فقد أمهرته بتوقيعي وختمته بالختم العظيم لولاية إلينوي**

صدر في مبنى الكابيتول بمدينة
سبرينغفيلد في هذا اليوم الحادي
والثلاثين من مايو/ أيار عام ألفين
وعشرين ميلادية وعام مائتين واثنين
من تاريخ ولاية إلينوي.

سكرتير الولاية

الحاكم

[1] Senate Bill 2135 (101st General Assembly), Article 15, section 15-5, amending the Open Meetings Act, new section 5 ILCS 120/7(e)(4)